اقتصاد

تفكيك خلافات أوبك+

لندن ـ **العربي الجديد**

توصلت كل من السعودية والإمارات إلى حل وسط بشأن اتفاق إنتاج النفط المرتبط بمجموعة أوبك+، عبر تحديد مستوى إنتاج مرجعي أعلى للإمارات، مما يمهد الطريق لتمديد الاتفاق بشأن تخفيضات الإنتاج المتبقية حتى نهاية 2022.
وقال مصدر لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، إن الإمارات ستحدد خط أساس جديدا قدره 3,65 ملايين برميل يوميا لتخفيضات الإنتاج. سيكون ذلك زيادة من حوالي 3,17 ملايين في الوقت الحالي، وهو المستوى الذي جادلت الدولة بأنه منخفض بشكل غير عادل.
وهذا الاقتراح، وفقاً للوكالة الأميركية، يحتاج إلى موافقة جميع أعضاء أوبك+ قبل أن يصبح سارياً، وسيتم تحديد موعد جديد لاجتماع المجموعة قريباً. بذا، فإن الإمارات ستدعم الآن اقتراحا من السعودية لتمديد مدة اتفاق خفض أوبك+ إلى ديسمبر/كانون الأول 2022، وذلك بعدما كانت تطالب بزيادة الإنتاج وعدم تمديد اتفاق خفض الإنتاج عن إبريل/نيسان 2022. وفي الأسبوع الماضي، اضطرت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول المنتجة من خارجها، وعلى رأسها روسيا، إلى التخلي عن اتفاق مبدئي لزيادة إنتاج النفط، بسبب اعتراضات اللحظة الأخيرة من الإمارات. وإذا تم التصديق على الحل الوسط في اجتماع جديد، فمن المحتمل أن يفتح الطريق أمام زيادة الإنتاج، على الرغم من أن بعض الأعضاء قد حجزوا بالفعل معظم أحجام الإمدادات الخاصة بهم لشهر أغسطس/آب.
ويثير مطلب الإمارات زيادة حصة إنتاجها حساسية في المجموعة النفطية، حيث إن ذلك يتطلب تنازل دول أخرى عن جزء من إنتاجها اليومي من النفط.
واتفقت أوبك+ على خفض الإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل يوميا، العام الماضي، لمواجهة انهيار الطلب بسبب جائحة كورونا. وقلصت التخفيضات تدريجيا منذ ذلك الحين وتبلغ حاليا حوالي 5,8 ملايين برميل يومياً. ويأتي المطلب الإماراتي إثر استثمارات ضخمة تقوم بتنفيذها لدعم قدراتها الإنتاجية النفطية. والأربعاء، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، استثمار 763,7 مليون دولار لدعم زيادة سعتها الإنتاجية من النفط إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول 2030. وذكرت الشركة العملاقة المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي، في بيان، أنه سيتم توجيه الاستثمار نحو تنفيذ خدمات متكاملة لتهيئة وتجهيز الآبار في جزرها الاصطناعية، في حقلي «زاكوم العلوي» و«سطح الرزبوط « (غرب). وكانت وكالة الطاقة الدولية حذرت، الثلاثاء، من أن أسواق النفط العالمية من المقرر أن «تضيق بشكل كبير»، ما لم يحل تحالف أوبك+ مشكلاته ويوافق على زيادة الإنتاج.
وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري إن مأزق المجموعة يهدد بإحداث «عجز متزايد في الإمدادات» مع «احتمال أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى تأجيج التضخم وإلحاق الضرر بتعاف اقتصادي هش».
وضخت المجموعة التي تضم 23 دولة 40,9 مليون برميل يوميًا في يونيو/حزيران، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية. وظلت أسعار النفط تتقلب، الأربعاء، في ظل تذبذب مستمر منذ الإعلان عن الخلافات داخل أوبك+، بعد مخاوف من دخول المجموعة في حرب أسعار أخرى مثل تلك التي شوهدت في أوائل عام 2020.

تحسُّن الصناعة الأوروبية

ارتفع الإنتاج الصناعي لمنطقة «اليورو» بنسبة 20,5 في المائة خلال مايو/أيار 2021 على أساس سنوي، كذا صعد بنسبة 21,2 في المائة في الاتحاد الأوروبي. وقال مكتب الإحصاءات الأوروبية «يوروستات» في بيان، الأربعاء، إن الإنتاج الصناعي تراجع 1 في المائة على أساس شهري، خلال مايو مقارنة بالشهر السابق له، وفي الاتحاد الأوروبي تراجع كذلك بنسبة 0,9 في المائة على أساس شهري، مدفوعا باستمرار بعض القيود المفروضة في دول بمنطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا. وفي وقت سابق من الشهر الماضي، رفعت المفوضية الأوروبية توقعاتها لنمو الاقتصاد بمنطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي إلى 4,8 في المائة في العام الحالي، و4,5 في المائة في 2022.

(سين غالوب/Getty)

أسماء في الأخبار

أحمد عوض بن مبارك، وزير الخارجية اليمنية، قال، الأربعاء، إن الحكومة سمحت لعدد من سفن المشتقات النفطية بالدخول إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، غربي البلاد، استجابة للاحتياجات الإنسانية.
وأضاف ان ذلك «جاء رغم خرق الحوثيين المستمر لاتفاق استوكهولم، وعدوانهم المستمر على محافظة مارب».

المعهد التونسي للإحصاء، أشار، الأربعاء، إلى أن عجز الميزان التجاري لتونس ارتفع بنسبة 14,1 في المائة، أو بمقدار 333,4 مليون دولار على أساس سنوي، خلال النصف الأول من 2021. وشرح أن عجز الميزان التجاري سجل 2,69 مليار دولار، صعودا من 2,35 مليار دولار على أساس سنوي.

وزارة التجارة الصينية، أعلنت، الأربعاء، عن قفزة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بنسبة 28,7 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من 2021، إلى 607,84 مليارات يوان (90,96 مليار دولار). وقالت إن صناعة الخدمات وقطاع التكنولوجيا تصدّرا الارتفاعات في الاستثمار المباشر في البلاد. كانت الصين تلقت أكبر استثمار أجنبي مباشر في 2020 وسط تفشّي فيروس كورونا في أنحاء العالم على مدار العام، إذ استقطب اقتصاد البلاد 163 مليار دولار، وفق تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد».

الشركة الشرقية الحكومية المصرية، أكدت، الأربعاء، على رفع أسعار منتجات التبغ «السجائر»، لتطبق في الاسواق المحلية فوراً. وقالت الشركة، في بيان، إن الزيادة في اسعار منتجات الشرقية للسجائر، تراوحت بين 1 و3 جنيهات (6,3 ـ 19,4 سنتا) لكل نوع تنتجه. و تنتج الشرقية للسجائر 5 انواع محلية من التبغ. وستوجه الشركة جزءا من الزيادة في اسعار السجائر إلى هيئة التأمين الصحي، وفقاً لاحكام ضريبة القيمة المضافة و تعديلاتها وقانون التامين الصحي الشامل.

صندوق النقد يُقرض لبنان 860 مليون دولار

خصص صندوق النقد الدولي مبلغ 860 مليون دولار للبنان، ضمن برنامج قيمته 650 مليار دولار توزع على 190 دولة خلال الشهرين المقبلين، في إطار خطة لزيادة احتياطيات الصندوق من خلال حقوق السحب الخاصة «SDR». جاء ذلك في بيان للرئاسة اللبنانية، صدر أمس، عقب لقاء جمع الرئيس ميشال عون مع ممثل لبنان والمجموعة العربية في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي محمد محيي الدين. وحق السحب الخاص، أصل احتياطي دولي استحدثه «النقد الدولي» في 1969، ليصبح مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وفق الموقع الإلكتروني للصندوق. وأورد البيان أن «النقد الدولي» سيخصص للبنان ما يوازي 860 مليون دولار على شكل قروض، ضمن برنامج متكامل بوحدات حقوق السحب الخاصة، خلال الشهرين المقبلين. ورحّب عون بـ «أي دعم يقدمه صندوق النقد الدولي»، قائلاً إن لبنان «مقبل بعد تشكيل الحكومة الجديدة على تطبيق خطة نهوض اقتصادية تتضمّن إصلاحات تشريعية تحقق الشفافية». وفي شهر إبريل/ نيسان الماضي، قال مسؤول في صندوق النقد إن لبنان لا يمكنه إخراج نفسه من أزمته الاقتصادية دون حكومة جديدة تحمل إصلاحات. ومنذ 2019 يعاني اللبنانيون من أزمة اقتصادية غير مسبوقة أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلاً عن شحّ في الوقود والأدوية وغلاء قياسي في أسعار السلع الغذائية. وتدهورت الليرة اللبنانية تدريجياً منذ أواخر 2019 بعد أكثر من 20 عاماً على تثبيت سعرها مقابل الدولار، إذ بلغ مؤخراً سعر صرف الدولار الواحد نحو 19 ألف ليرة في السوق الموازية (السوداء)، مقابل 1510 في السوق الرسمية. ويعني ارتفاع سعر الصرف الفعلي مزيداً من التعقيد بالنسبة للأزمات المعيشية والحياتية التي يكابدها اللبنانيون والمقيمون على السواء.
ورفعت وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، مؤخراً، سعر ربطة الخبز من المخبز للمستهلك، وزن 883 غراماً، إلى 4000 ليرة (2,63 دولار بالسعر الرسمي) من 3,750 ليرة نهاية يونيو/حزيران الماضي، وارتفاعاً من 3250 ليرة قبل نحو أسبوعين. وبررت الوزارة رفع سعر الخبز «استناداً الى ارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار المحروقات وارتفاع كلفة نقل الطحين من المطاحن إلى الأفران، ونقل الخبز من الأفران إلى مراكز البيع، واستناداً إلى سعر القمح في البورصة العالمية».

(العربي الجديد)

«لامبدا» و«دلتا» وأخواتهما والانتعاش البعيد

مصطفى عبد السلام

من المبكر القول إن العالم بات على مقربة من مرحلة تعافٍ اقتصادي واسع النطاق على الرغم من بوادر التعافي خاصة في الاقتصادات الكبرى التي حصنت غالبية مواطنيها من مخاطر فيروس كورونا، وصاحبتها قفزات في معدل التضخم وزيادة في أسعار السلع الرئيسية بما فيها الغذاء والوقود. ومن الصعب التكهن بموعد محدد أو مرتقب لذلك التعافي الذي يبدو قريباً كالسراب في بعض الأوقات وبعيداً في أوقات أخرى، والسبب هو أن جائحة كورونا، التي كبدت العالم خسائر تُقدر بترليونات الدولارات، لا تزال تضرب وبقوة رغم انتشار حالات التلقيح وتراجع عدد الإصابات والوفيات في العديد من الدول.
وبعد أن كان العالم يحلم بعودة سريعة لأنشطة السياحة والسفر والطيران والإنتاج، ودوران محركات الطيران والشاحنات العملاقة وتروس المصانع، بات يتحفظ يوما بعد يوم في ظل مواصلة فيروس كورونا التفشي بوتيرة سريعة في جميع مناطق العالم، وتردي الوضع الصحي في العديد من الدول، بما فيها دول عربية مثل مصر وتونس والجزائر والعراق، وعودة إجراءات الإغلاقات الشاملة في بعض الدول، وتشدد دول أخرى في قيود الإغلاق، وتردد دول ثالثة في فتح حدودها واقتصاداتها ورفع آخر القيود، وانتشار متحور «دلتا»، والذي يعتبر أشد عدوى وفتكا في 89 دولة على الأقل، من أبرزها الهند، التي رصدت ظهوره في شهر إبريل/ نيسان، إضافة إلى دخول بعض الدول في مرحلة الموجة الرابعة وربما الخامسة لكورونا، كما حدث في إسبانيا وإيران.
ولذا، فإن التعافي الاقتصادي العالمي السريع بات مؤجلا، خاصة مع زيادة تفشي سلالة دلتا وبعدها لامبدا واللتين تسببتا في ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن ذلك التعافي من جائحة كورونا، وهو ما حذرت منه مؤسسة أوكسفورد إيكونومكس Oxford Economics، يوم الاثنين الماضي، والتي أكدت أن «اللقاحات لن تضمن مسارًا سلسًا لعودة الاقتصاد نحو وضعه الطبيعي، وأن الارتفاع الحاد الذي سجلته المملكة المتحدة في عدد الإصابات بتلك السلالة يشير إلى أنها ستحدث دمارًا في اقتصادات الأسواق الناشئة مع وجود برامج تطعيم أقل تطورًا».
العالم، اقتصاده وموارده وسكانه، سيواصل النزيف الحاد، ولا أحد يعرف متى يتوقف هذا النزيف في ظل ما تكشفه الأيام يوما بعد يوم عن ظهور أنواع جديدة من سلالات وباء كورنا التي لم تعرفها البشرية من قبل.

مال وسياسة

ثروات مصر المخبأة

تنقيب سري عن آبار غاز شمالي سيناء

كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» عن عمليات تنقيب تتم بشكل سري عن الغاز في عدة مناطق بمدينة الشيخ زويد شرقي محافظة شمال سيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

تعمل آلات تنقيب ثقيلة على البحث عن الغاز في آبار تم اكتشافها داخل الكتلة السكانية في مدينة الشيخ زويد شرق محافظة شمال سيناء، (شمال شرق مصر)، دون أن تعلن الحكومة المصرية عن هذه المشاريع، ما يشير إلى أن هذه العمليات تتم بحماية مباشرة من قوات الجيش المصري، إذ إنها تقع في مناطق عسكرية مغلقة، تتحكم فيها القوات المسلحة، حسب مصادر موثوقة في سيناء لـ«العربي الجديد». يضاف ذلك إلى سلسلة من عمليات التنقيب التي تقوم بها شركة أجنبية، لصالح الحكومة المصرية، في بحر شمال سيناء، منذ عدة سنوات، في منطقة امتياز نور، حيث تقوم شركة إيطالية باستخراج الغاز وفق اتفاقية مع الحكومة المصرية.

وحصلت «العربي الجديد» على معلومات من مصادر تشير إلى أن آليات تنقيب تعمل منذ عدة أسابيع على استخراج الغاز من بئري غاز متواجدتين في مناطق بحدود مدينة الشيخ زويد الواقعة بين مدينتي رفح والعريش، وتحديدا في منطقة قبر عمير، حيث أغلقت مناطق كاملة فيها بالجدران الإسمنتية عالية الارتفاع، مع تواجد آليات تنقيب وآليات ثقيلة أخرى ذات استخدامات متعددة، داخل المناطق المغلقة بالجدران. فيما تحيط المنطقة قوات عسكرية تابعة للجيش المصري، تمنع اقتراب أي مدني من المكان، إذ يقع أحد أهم ارتكازات الجيش المصري على الطريق الدولي في تلك المنطقة، حيث كمين قبر عمير المشهور، الذي تعرض لسلسلة هجمات على يد تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش».

ووفقاً للمصادر، التي رفضت ذكر أسمائها، فإن منطقة قبر عمير كانت إحدى نقاط تمركز قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، ومنذ ذلك الحين جرى الحديث عن وجود غاز في تلك المنطقة. واستهدفت إسرائيل السيطرة على تلك المنطقة بالتحديد وتكثيف التواجد العسكري بها، بهدف الاستحواذ على آبار الغاز، إلى أن تم عقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 وانسحبت القوات الإسرائيلية من كل سيناء عام 1982. ولكن الظروف السياسية والأمنية في مصر حالت دون نظر مصر إلى آبار الغاز في شمال سيناء بحزا وبرا، إلى أن بدأ التنقيب والبحث تمهيدا للاستخراج. وجرى الوصول إلى آبار ذات قيمة عالية في بحر شمال سيناء، وبرها أيضا، إلا أن البحث في المناطق البرية لا يزال في طور البدايات والسرية غير المبررة.

> قوات تابعة للجيش تمنع اقتراب أي مدني من أماكن التنقيب

ويشار إلى أن امتياز شمال سيناء البحري، هو منطقة للتنقيب عن الغاز الطبيعي، جنوب شرقي البحر المتوسط، في المياه الإقليمية المصرية. وتقع منطقة الامتياز على بعد 50 كلم من الساحل الشرقي للبحر المتوسط، بإجمالي مساحة 739 كيلومترا مربعا، وعمق مياه يتراوح بين 50 و400 متر. وتمتلك شركة «إيني» الإيطالية، مشغل منطقة الامتياز 85% من الامتياز، وتمتلك «ثروة» للبترول 15%. وتتولى إيني وثروة حالياً أعمال حفر الحقل المكتشف في المنطقة، حقل نور، ووفقا للمعلومات الواردة من وزارة البترول المصرية فإن حجم حقل نور المكتشف عام 2019 يبلغ 60 تريليون متر مكعب من الغاز، أي ضعف حقل ظهر وهو الذي كان أكبر حقل غاز مصري، فيما بعد حقل نور من أكبر حقول الغاز في العالم، وتخفي الحكومة المصرية الإيرادات المتوقعة لهذا الحقل، والكميات المتوقعة خلال الأعوام المقبلة.

وفي التعقيب على ذلك، يقول باحث في شؤون سيناء لـ«العربي الجديد» إن سيناء على مدار التاريخ مشهورة بالثروات المعدنية والبترولية، برّا وبحرًا، ولا يمكن لأحد إخفاء هذه الحقائق، إذ إن قوافل الشاحنات المحملة بكنوز سيناء التي تنقل من سيناء باتجاه الجمهورية وخارجها، أكبر دليل على ذلك. ويشير الباحث، الذي رفض ذكر اسمه، إلى بحر شمال سيناء، الذي ظهر في السنوات السبع الأخيرة احتواؤه على كميات ضخمة من الغاز. وتؤكد كبار الشخصيات في سيناء ومشايخها أن الاحتلال الإسرائيلي كان يعلم بوجود الغاز في سيناء برًا وبحرًا، ولذلك كان مهتما جدًا بالبقاء بها واستمرار احتلالها، كي يتمكن من نهب ثرواتها، ونقلها للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأضاف الباحث أن المريب في الأمر حالة السرية التي تحيط بعمليات التنقيب في بر شمال سيناء، خصوصا في ظل الحديث عن الاطماع الإسرائيلية، وبالتزامن مع ما كشفت عنه «العربي الجديد» في وقت سابق عن دخول قوات هندسية إسرائيلية إلى شمال سيناء عبر الحدود الفاصلة بين سيناء والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقرب الآبار من الحدود مع الاحتلال مسافة قصيرة، ذلك كله يضع علامات استفهام كبيرة حول ما حقيقة ما يجري على الأرض، حسب الباحث. وتعيش محافظة شمال سيناء ظروفاً حياتية سيئة للغاية، في ظل إهمال الدولة المصرية للمنطقة منذ عقود، حيث يشكو سكانها من التعامل معهم كمواطنين درجة ثانية وثالثة، أو أنهم ليسوا مواطنين مصريين وفق مقابلات أجراها مراسل «العربي الجديد» مع عدد من سكان المحافظة. ولا تزال البنى التحتية مترهلة للغاية، بما يشمل خطوط المياه والكهرباء والاتصالات والإنترنت، وشبكة الطرق، فيما تعيش المحافظة حالة من الحرب منذ سنوات بين الجيش المصري وتنظيم داعش الإرهابي، أدت لتهجير آلاف السكان وقتل المئات، ما يشير إلى تناقض بين ما تقدمه سيناء لمصر، وما يعيشه أهلها رغم امتلاكها ثروات هائلة، والتي تدعم خزينة الدولة بمليارات الجنيهات سنويًا.

الأهالي يعيشون أوضاعاً معيشية وأمنية صعبة رغم امتلاك سيناء ثروات هائلة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

السودان

مغتربون يحتجون ضد زيادة الرسوم الجمركية

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تصاعد غضب المغتربين السودانيين، بسبب قرار وزارة المالية الذي قضى بزيادة الرسوم الجمركية على السيارات دون استثناء المغتربين. ويقول مغتربون استطلعت «العربي الجديد» آراءهم إن الحكومة السودانية، متمثلة في وزارة المالية، لم تول شريحة المغتربين اهتماماً بقدر ما قدمته من عطاء للبلاد.

ويأمل المغتربون، البالغ عددهم 8 ملايين بالخارج، بحسب بيانات غير رسمية، بإنصافهم، بعد أن نظموا وقفة احتجاجية عرضوا فيها مطالبهم منتصف هذا الأسبوع. وكانت هيئة الجمارك السودانية قد أعلنت عن بدء تطبيق قرار إلغاء الدولار الجمركي اعتباراً من يوم 28 يونيو/ حزيران الماضي من خلال الإجراءات الجمركية بجميع المنافذ من موانئ ومطارات وحظائر جمركية. ودعت في صفحتها الرسمية على الإنترنت المواردين والمخلصين وغيرهم إلى الالتزام بهذه السياسات.

ويقول الموظف المقيم في السعودية أبو القاسم علي عبد الرحمن، لـ«العربي الجديد»، إن لديه استثناء من قبل وزارة المالية بإلغاء التعريفة الجمركية. ويرى أنه تضرر من القرار بشكل كبير، مضيفاً أنه «ليست لدي المقدرة على دفع المبلغ الجديد وفي ذات الوقت ليست لدي القدرة على إرجاع السيارة، لأنها أسقطت من دولة المشترى، وبالتالي أصبحت أمام خسارة فادحة».

وطالب عبد الرحمن، أثناء وقفة احتجاجية نفذها المغتربون، الاثنين الماضي، أمام وزارة المالية بالخرطوم، وزارة المالية وهيئة الجمارك السودانية بالرجوع إلى التعريفة الجمركية القديمة التي بُنيت عليها حسابات التعرفة الجمركية القديمة، أي ما قبل القرار.

من جانبه، يقول المغترب منذ 18 عاماً في دولة قطر صلاح الدين محمد، لـ«العربي الجديد»، إنه سنوياً يحضر إلى السودان ويدفع ضرائبه المفروضة عليه من قبل الدولة دعماً لها. وأضاف محمد: «هذه المرة رجعت إلى السودان «بشكل نهائي»، وكان القانون يسمح لي باستثناء سيارة واحدة (التعامل بالدولار الجمركي) ومن ثم ذهبت لشؤون المغتربين ودفعت الرسم الضريبي ورسم الخدمات، وبدورهم أفادوني بأحقيتي في الاستثناء ومن ثم ذهبت إلى الجمارك لأخذ إذن شحن سيارة». وتابع: «كانت المفاجأة بعد إرسال إذن الشحن إلى دولة قطر ووصولها إلى الميناء، وجدت الرسوم الجمركية 3 مليارات جنيه بدلاً من مليار جنيه (الدولار = نحو 450 جنيهاً)».

> وقفة احتجاجية أمام وزارة المالية في الخرطوم رفضاً للقرار

أما المغترب علي أحمد، فأكد أنه تضرر بشكل كبير من قرارات وزارة المالية بطريقة تكاد تكون تعجيزية، مضيفاً أن «سيارتي كان مبلغ جماركها مليارين و400 ألف جنيه بإشعار من المخلص»، مبيناً أنه في اليوم الثاني فوجئ بأن النظام مغلق والمخلص استخرج له إشعاراً بـ 13 ملياراً و600 ألف جنيه، وموضحاً أنه مبلغ أعلى من ثمن السيارة نفسها.

تمويل

زيادة إيداعات المصارف السورية رغم تراجع الليرة

عدنان عبد الرزاق

زادت إيداعات المصارف السورية، الحكومية والخاصة، رغم تراجع سعر صرف العملة المحلية، من نحو 900 ليرة للدولار مطلع العام الماضي إلى أكثر من 3250 ليرة أمس، ما يعني برأي مراقبين، أنّ التضخم يأكل أي فائدة مصرفية. وتساءلوا: كيف يقدم المودعون على ترك أموالهم بخزائن المصارف السورية عرضة للتناقص؟

وكشف التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمصرف سورية المركزي ارتفاع حجم السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي خلال الأشهر الستة الماضية من العام الجاري، مشيراً إلى أنّ حجم السيولة الفائضة وصل إلى 3,195 مليارات ليرة سورية مقارنة بـ2,934 مليار ليرة في نهاية العام الماضي، أي ما يعادل نمواً بلغ 9 في المائة.

ويضيف التقرير الذي اطلع عليه «العربي الجديد» أنّ السيولة بلغت ما يعادل 1,625 مليار ليرة سورية لدى المصارف العامة و711 مليار ليرة سورية لدى المصارف الخاصة التقليدية و859 مليار ليرة سورية لدى المصارف الإسلامية.

وقد توزعت بين سيولة بالليرة السورية بنسبة 62 في المائة وسيولة بالقطع الأجنبي بنسبة 38 في المائة، مقارنة بـ64 في المائة و36 في المائة على التوالي، العام الماضي.

ويتساءل المحلل المالي، نوار طالب: «من يودع لدى المصارف السورية إن كانت أعلى فائدة لا تصل إلى 18% سنوياً، في حين أنّ تهاوي الليرة أعلى من سعر الفائدة؟»، معتبراً أنّ تقارير المصرف المركزي هي للتسويق أنّ سورية بخير، أو يشير الأمر إلى أنّ ثمة إلزاماً للتجار والصناعيين بالإيداع قبل الصفقات المبرمة، سواء لتبديل الليرة بالقطع الأجنبي وفق سعر الصرف الرسمي (2512 ليرة للدولار).

المصرف المركزي يسوّق فكرة الاستقرار النقدي (وائل بشارة/فرانس برس)

ويضيف طالب لـ«العربي الجديد» أنّ فوائض ما تبقى من المؤسسات السورية الرابحة «مؤسسة التبغ والمعارض» تودع بالمصارف لإصدار تقارير تنامي الإيداعات، مستبعداً بالوقت نفسه ما يشاع حول توجه بعض الرساميل إلى المصارف السورية بعد أزمة المصارف اللبنانية، لأنّ «رأس المال ليس غبياً» على حد تعبير طالب. وكانت مصادر من دمشق كشفت لـ«العربي الجديد» أنّ المصارف الخاصة بسورية «رفعت الفائدة على الإيداع من 13 إلى 18% أخيراً، في حين تشددت تلك المصارف بشروط الإقراض».

ويؤكد مراقبون أنّ ادعاء زيادة الإيداعات المصرفية هو «سياسة تعتمدها حكومة بشار الأسد بهدف تسويق أنّ سورية بخير والتحضير للمرحلة المقبلة وإعادة الإعمار»، مستدلين بقرارات رفع رساميل المصارف الحكومية والسماح بتأسيس مصارف تمويل متناهية الصغر. وبرأي المراقبين، تسوق حكومة الأسد أنّ الإيداعات وصلت إلى حد التخمة، وقد أصدر مصرف التوفير قراراً بمنع أي من متعاملي المصرف وزبائنه ممن بلغ رصيده مليون ليرة، من إيداع أي مبلغ إضافي في حسابه المفتوح لدى المصرف.

تحقيق

يعاني اليمنيون من تداعيات انهيار العملة المحلية الذي أثر سلباً على عمليات تحويل الأموال بين المناطق المختلفة. وشملت لائحة ضحايا تدهور سعر الريال المواطنين، بالإضافة إلى خسائر باهظة تكبّدها التجّار والمستثمرون

ضحايا تدهور الريال اليمني

خسائر باهظة لأصحاب التحويلات المالية والتجّار والمستثمرين

عدن ـ **محمد راجح**

تتوالى تداعيات الانهيار القياسي للعملة اليمنية مقابل الدولار منذ مطلع الشهر الحالي، في مؤشر ينبئ بتبعات قاتمة على كافة المستويات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية. وتخطى سعر الدولار 1000 ريال يمني في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها، في حين يصل إلى نحو 600 ريال في مناطق سيطرة الحوثيين. ويقاسي اليمنيون من تداعيات هذا الانهيار بصورة رئيسية في رسوم تحويل الأموال بين المناطق اليمنية والمختل بفعل الانقسام المالي والنقدي في البلاد، إذ سجلت رقما قياسيا بلغ 66% للمبالغ المالية المحولة من مناطق الحكومة المعترف بها دولياً إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. كما شملت لائحة ضحايا تدهور الريال اليمني قطاعات الأعمال ولا سيما التجّار والمستثمرين. وساهمت هذه التداعيات بتفاقم معاناة اليمنيين الذين تكررت حياتهم خصوصاً مع اقتراب عيد الأضحى، في ظل مناشدات واسعة لإيجاد حلول عاجلة لهذه المشكلة التي يرى خبراء اقتصاد ومراقبون، في حديثهم لـ«العربي الجديد»، أنها إحدى أبشع صور النهب التي يتعرض لها اليمنيون وقطاعات الأعمال التجارية والاقتصادية.

صدمة المواطنين

وأفاد مواطنون وعمال في العاصمة المؤقتة عدن ومناطق في جنوب اليمن بعدم قدرتهم على إرسال مصاريف لمساعدة أسرهم التي تقطن في المناطق الأخرى من اليمن على تلبية احتياجاتها الغذائية وشراء متطلبات العيد، كما هو حال المواطن جعفر الريمي، الذي يعمل في قطاع البناء في عدن. وقال الريمي إنه يشعر بصدمة جعلته يتردد في تحويل مبلغ يقدر بنحو 50 ألف ريال إلى أسرته في محافظة ريمة، شمال غربي اليمن، إذ إن المبلغ الذي سيتم تحويله، وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، لن يتجاوز 20 ألف ريال بعد حسم رسوم التحويل بسبب فارق سعر العملة بين المناطق المختلفة داخل البلاد. والأمر مماثل بالنسبة للمواطن معاذ الدعيس، والذي يعمل في فرن لبيع الخبز، حيث يصاب بالتوتر والقلق الدائم بسبب تدهور العملة المحلية، إذ يقول، حسب حديثه لـ«العربي الجديد»: «لا جدوى من الانتظام في العمل بشكل يومي ما دام ما سنحصل عليه سيذهب للصرافين وشبكات تحويل الأموال». ويشكو تجار ورجال أعمال بدورهم من هذه المعضلة التي تؤثر على الأعمال والحركة التجارية بين المدن اليمنية وتحويل رواتب الموظفين في فروع الشركات والمكاتب التجارية في المحافظات ونقل البضائع والسلع وعلى عملية توفير الأموال ومصارفتها بغرض استيراد الغذاء من الخارج. ويدعو التاجر حسن المعلمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، مؤسسات القطاع الخاص للتحرك ومناقشة التراجع القياسي لليرال مع الحكومة اليمنية وسلطة الحوثيين وكافة الجهات المعنية، نظراً لما يترتب عليه من تداعيات واسعة وقاسية لانفلات عداد رسوم التحويلات المالية على القطاع التجاري واضطراب حركة الأسواق.

> تفاقم معاناة المواطنين مع اقتراب عيد الأضحى

> شركات التحويل تتذرع بفوارق سعر صرف العملة

فوارق سعر الصرف

يتذرع القطاع المصرفي وشبكات تحويل الأموال بالانقسام المالي وفوارق سعر الصرف ما بين المناطق اليمنية لرفع رسوم التحويلات المالية التي يتزامن صعودها مع انخفاض سعر صرف الريال مقابل الدولار المتسارع منذ مطلع الشهر الجاري في عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً، واستقراره في العاصمة اليمنية صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وأكد مسؤول في جمعية صرافي عدن لـ«العربي الجديد»، أن الجمعية تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة هذه التداعيات وضبط سوق الصرف وتبعات انهيار العملة على مختلف جوانب حركة التداول النقدي، والعمل على ضبط شبكات تحويل الأموال بالتقيد بتوجيهات البنك المركزي وإلزامها بالتنفيذ الفوري لهذه التوجيهات، والتي من أهمها تقييد عمليات التحويل في شبكات الصرافة بما لا يتجاوز مليون ريال يمني أو ما يعادله من بقية العملات الأجنبية، والامتناع عن تجزئة الحوالات المالية كإجراء فوري يعرض أي شبكة لا تتقيد بها لإجراءات عقابية، إضافة إلى إيقاف كافة عمليات التغطيات بين الصرافين المتمثلة بالتحويل من حساب صراف إلى حساب صراف آخر، مع إلزام كافة الشركات والشبكات والمنشآت الفردية بتنفيذه، وعدم كشف حسابات الوكلاء لدى الشركات وشبكات التحويل، والأهم السماح للمشركات والمنشآت بأن تضع الأرصدة الكافية لدى الشبكات لاعتماد رصيد تسيير الحوالات.

استهداف ضرب العملة

الخبير المصرفي أحمد السهمي لا يرى انعكاسا لأي إجراءات، سواء من قبل الجمعيات والمؤسسات المصرفية الخاصة أو الحكومية المتمثلة بالبنك المركزي اليمني، على ضبط هذا التهاوي المريع للسوق النقدية في ظل توسع الفجوة بين المؤسسات الرسمية والخاصة وخروج السوق المصرفية عن السيطرة. ويؤكد السهمي لـ«العربي الجديد»، أنه بدون احتياطي كاف من النقد الأجنبي يوضع في البنك المركزي لتغطية احتياجات الأسواق من الدولار فلا جدوى من أي حلول أخرى، والتي تعتبر عبثية وتصب الزيت على نار انهيار العملة وتفاقم تداعياتها الواسعة. وينبه الخبير المصرفي إلى «محاولات متعمّدة تستهدف ضرب العملة اليمنية، وكان أيادي خفية تعمل على تنفيذها تتركز في القضاء على العملة الوطنية بعد تجزئتها لتحل محلها العملات الأجنبية في عملية التداول النقدي في البلاد». في هذا الصدد، تكثف الحكومة اليمنية جهودها للحصول على تمويلات عاجلة من المانحين والصناديق والمؤسسات المالية الدولية، تستخدم وفق ترتيبات مشتركة مع هذه الجهات، كصندوق النقد والبنك الدوليين ومساعدة الحكومة على التدخل الفاعل لضبط السوق المالية والمصرفية. وحسب مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الأولوية ستعطى لتغطية احتياجات القطاع التجاري بغرض فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد احتياجات الأسواق من المواد الغذائية ووضع برامج فاعلة لتنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية الرسمية والقطاع الخاص على المستويين التجاري والمصرفي. ويشكو مواطنون من ارتفاعات سعرية واسعة منذ نحو أسبوعين حولت حياتهم المعيشية إلى جحيم مع اقتراب عيد الأضحى، فيما يرجع تجار ومتعاملون في الأسواق ومراقبون أسباب هذه الارتفاعات إلى تبعات هذا الصراع والانقسام المالي والمصرفي وما أحدثه من فوارق في سعر صرف العملة وأزمة التحويلات. ويحذر خبراء اقتصاد ومصرفي في اليمن، والذي يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تهاوي العملة اليمنية وارتفاع أسعار الغذاء وتردي الأوضاع المعيشية وتفجير أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم كما تصنفها الأمم المتحدة.

تراجع قياسي لسعر الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية (فرانس برس)

عوامل مفتعلة ومضاربات وراء قفزات الدولار

شرعت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، في اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى كبح الانهيار التاريخي غير المسبوق للعملة المحلية أمام الدولار، وذلك في خطوة متأخرة، جاءت بعد غليان شعبي واسع واستنكار للصمت الحكومي الحاصل إزاء التدهور الاقتصادي.

وبعد أيام من تجاوز الريال اليمني حاجز الألف أمام الدولار الواحد للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب قبل نحو سبع سنوات، عقد المجلس الاقتصادي الأعلى اجتماعاً برئاسة رئيس الحكومة معين عبد الملك، وأقرّ عدداً من الخطوات لوقف ما وصفه بـ«التدهور غير المقبول» في أسعار صرف العملة الوطنية.

وحسب بيان حكومي، وُزِّع في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، وحصل «العربي الجديد» على نسخة منه، اعتمد المجلس الاقتصادي «عدداً من السياسات الخاصة باتجاه تعزيز الإيرادات وتنويعها وتوسيع أوعيتها وضمان وصولها إلى الحساب الحكومي العام، وضبط النفقات وترشيدها، بحيث تقتصر على الإنفاق الحتمي والضروري، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي».

25

أكد تقرير تقييم الاضرار وتحديد الاحتياجات الذي أعدّه البنك الدولي بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية، أن تكلفة إعادة الاعمار واحتياجات تعافي 12 قطاعا يمنيا متضررا من الحرب، تتراوح بين 20 و25 مليار دولار.

مال وأعمال

سجلت الولايات المتحدة الأميركية أعلى مستوى من التضخم الشهر الماضي منذ 13 عاماً، فيما حقق التضخم أكبر مستوياته في بريطانيا منذ 3 سنوات، هذا المسار التصاعدي يثير القلق لدى السلطات النقدية وكذا المستهلكين

صعود قاسٍ للتضخم

بريطانيا وأميركا تختبران اقتصاد ما بعد الوباء

لندن ـ **العربي الجديد**

تغلّب مستوى التضخم على التوقعات في كل من بريطانيا وأميركا، لتظهر البيانات صعوداً عنيفاً خلال الشهر الماضي، لا بل يؤكد عدد كبير من الاقتصاديين في كلا البلدين أن مسار الارتفاع لن يتوقف قريباً، وأن مواطني أول وسادس أكبر اقتصاد في العالم سيواجهون الأسعار العالية لفترة قد تمتد سنوات.

فقد أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني ارتفاع التضخم في جميع أنحاء المملكة المتحدة بنسبة 2,5 في المائة في يونيو/ حزيران الماضي من 2,1 في المائة في مايو/ أيار، وهو أعلى مستوى له منذ العام 2018، متخطياً توقعات بنك إنكلترا المركزي عند 2 في المائة.

وأشارت الأرقام إلى أن تكاليف النقل دفعت التضخم إلى الارتفاع، حيث ارتفعت أسعار البنزين كثيراً عما كانت عليه في يونيو 2020 عندما كانت المملكة المتحدة تخرج من أول إغلاق لها.

وقفزت أسعار وقود السيارات بأكثر من 20 في المائة وهو أكبر معدل منذ مايو 2010. كذا صعدت أسعار المواد الغذائية، السيارات المستعملة، الملابس والأحذية، والأكل والشرب. يقول جوناثان أثو، نائب المركز الإحصائي الوطني البريطاني وفق صحيفة «الغارديان»، إن ارتفاع التضخم في يونيو كان واسع الانتشار، لكنه يشير أيضاً إلى أن الاضطراب الناجم عن الوباء هو السبب جزئياً.

على سبيل المثال، أعيد فتح متاجر الملابس في منتصف إبريل/ نيسان فقط، لذلك تعطلت أنماط المبيعات العادية. وتعكس القفزة في أسعار وقود السيارات ضعف الطلب وهبوط أسعار النفط في وقت مبكر من الوباء.

وقفزت أسعار السيارات المستعملة بنسبة 4,4 في المائة في يونيو وحده. ويرجع ذلك جزئياً إلى النقص في أشباه الموصلات الذي أصاب صناعة السيارات، وسط وجود عدد أقل من المركبات الجديدة التي تخرج من خطوط الإنتاج، حيث يتجه الناس إلى السوق المستعملة بدلاً من ذلك.

يتوقع بول ديلز من «كابيتال إيكونوميكس» في تغريدة على «تويتر» أن يرتفع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى حوالي 4 في المائة بحلول نهاية هذا العام. لكنه يعتبر أيضاً أن يكون «هذا ارتفاعاً قصير الأجل، وأن التضخم سينخفض مرة أخرى في عام 2022 مع تلاشي تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونقصها. لذا، لن يقوم بنك إنكلترا بتشديد السياسة في أي وقت قريب».

في المقابل، تقول هانا أودينو، الخبيرة الاقتصادية في «برايس ووترهاوس كوبرز»: «من غير المرجح أن يتبع التضخم مساراً سلساً هذا العام، مع وجود عوامل مختلفة تغذي ارتفاع الأسعار. بشكل عام، من المتوقع أن يتبع التضخم اتجاهاً تصاعدياً مع إعادة فتح الاقتصاد، مما يسمح للمستهلكين بإطلاق بعض من مدخراتهم الفائضة المقدرة بـ 180 مليار جنيه إسترليني، قد نرى الشركات ترفع الأسعار من أجل تعويض الإيرادات المفقودة، وأيضاً استجابة لارتفاع تكاليف المدخلات مثل الشحن والمواد الخام».

ويشرح سام كوبر، نائب رئيس حلول مخاطر السوق في بنك «سيليكون فالي»، الوضع قائلاً: «المفاجأة الصعودية في مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة يمكن أن تشكك في وجهة نظر بنك إنكلترا بأن التضخم مؤقت حيث سجل مقياس أسعار المستهلك هزيمته الثانية في شهرين متتاليين».

وفي السياق ذاته، يرتفع التضخم في الولايات المتحدة الأميركية وسط تحذيرات من استمرار هذا المسار. وتقول صحيفة «واشنطن بوست» إن الأسعار صعدت بنسبة 5,4 في المائة في يونيو مقارنة بالعام الماضي، مسجلة أكبر ارتفاع منذ عام 2008 حيث يستعيد الاقتصاد الذي يعاني من الوباء قوته، ويطرح تساؤلات حول المدة التي سيستمر فيها هذا الارتفاع المطّرد في التضخم.

كان التضخم في ارتفاع حاد منذ حوالي أربعة أشهر مع اكتساب الانتعاش قوة، إضافة إلى حزمة التحفيز التي قدمها الرئيس جو بايدن بقيمة 1,9 تريليون دولار التي تعمل على انتعاش طلب المستهلك بشكل أسرع بكثير مما يمكن لسلاسل التوريد اللحاق به.

«كنا نتوقع هذا التضخم» تقول رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي» في سان فرانسيسكو ماري دالي لتلفزيون «سي إن بي سي» الأميركي، وتتابع: «علينا أن نتخطى هذه الفترة المضطربة حتى نتمكن من رؤية وضعية الاقتصاد».

ومع ذلك، يتم اختبار هذا المؤشر بشكل متزايد، خاصة وأن الأميركيين يشعرون بالتوتر من ارتفاع الأسعار. لقد تسبب الوباء في خسائر غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي، ولا أحد يعرف على وجه اليقين كم من الوقت سيستغرق التضخم لعكس مسار صعوده العنيف.

في غضون ذلك، يقول الجمهوريون وبعض الاقتصاديين البارزين إن بنك الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» متأخر بالفعل عندما يتعلق الأمر بخفض التضخم. يلفت السيناتور باتريك جيه تومي (بنسلفانيا)، العضو الجمهوري الأعلى في اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ خلال جلسة استماع يوم الثلاثاء: «نحتاج إلى الاعتراف بأن التضخم سيستمر وأنه أكثر حدة مما كان متوقعاً. لقد أكد لنا بنك الاحتياطي الفيدرالي أن كل شيء مؤقت .. ما زلت أشعر بالقلق من أنهم يضعون أنفسهم في مكان يصعب عليهم السيطرة على المنحنى الصعودي إذا كانوا مخطئين»؛ إذ إنه في حال استمر التضخم في الارتفاع خلال الفترة المتبقية من عام 2021 وما بعده، فقد يجد صانعو السياسة صعوبة في إقناع الأميركيين بأن الأسعار المرتفعة لن تدوم طويلاً، وفق واشنطن بوست.

في حين تحذر «وول ستريت جورنال» من أنه على الأميركيين أن يستعدوا لعدة سنوات من التضخم الذي سيصل إلى مستوى أعلى مما رأوه منذ عقود، وفقاً لخبراء اقتصاديين يتوقعون أن يؤدي التعافي الاقتصادي القوي بعد الوباء إلى زيادة الأسعار بشكل سريع لفترة من الوقت.

ورفع الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع الربع الرابع من عام 2021 عن العام السابق، وتوقعوا تراجع الارتفاع السنوي إلى أقل بقليل من 2,3 في المائة سنوياً في عامي 2022 و2023.

وهذا يعني زيادة سنوية في المتوسط بنسبة 2,58 في المائة من عام 2021 حتى عام 2023، مما يضع التضخم عند مستويات شوهدت آخر مرة في عام 1993.

يقول جويل نارو، كبير الاقتصاديين في «ناروف إيكونومي»: «نحن في مرحلة انتقالية الآن. نحن ننتقل إلى فترة تضخم وأسعار فائدة أعلى مما كانت عليه على مدار العشرين عاماً الماضية».

عملياً، قفز مؤشر الأسعار الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 3,4 في المائة في مايو مقارنة بالعام الذي سبقه، وهي أكبر زيادة منذ أوائل التسعينيات. وهذا التحول يمكن أن يخلق تحديات جديدة للأسر وصانعي السياسات والمستثمرين الذين توقعوا تضخماً يقترب من 2 في المائة أو أقل.

إذا ثبتت صحة توقعات الاقتصاديين، فقد يضطر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة في وقت أقرب أو أكثر مما يتوقعون لإبقاء التضخم تحت السيطرة.

وكرر الاحتياطي الفيدرالي، في تقرير صدر يوم الجمعة، وجهة نظره بأن التضخم قد انتعش هذا العام بسبب الاختناقات وصعوبات التوظيف وغيرها من «العوامل العابرة إلى حد كبير» المتعلقة بانتعاش الاقتصاد من آثار الوباء.

يعتقد معظم المسؤولين، في التوقعات الصادرة الشهر الماضي، أن التضخم سينخفض إلى حوالي 2 في المائة خلال العامين المقبلين، على الرغم من وجود قدر أكبر من عدم اليقين بشأن السرعة التي قد يحتاجون إليها لرفع أسعار الفائدة لوصول التضخم إلى هذا المستوى.

إلا أن العولمة تسير في الاتجاه المعاكس وفق الاقتصاديين، حيث أجبرت المنافسة العالمية الشركات على بناء سلاسل إمداد دولية متقنة، وتوفير المواد والمنتجات المستوردة بأسعار منخفضة.

وتعتبر بلير إنغرام أوروتشي، كبيرة الاقتصاديين الأميركيين في «بنك باركليز» لـ«وول ستريت جورنال»: «كانت دول مثل الولايات المتحدة تستورد التضخم أو حتى الانكماش من شركائها التجاريين، اليوم التضخم أصبح محلياً».

توقعات بارتفاع التضخم في بريطانيا إلى 4% في نهاية العام

هذا الشهر من قبل صحيفة «وول ستريت جورنال» توقعاتهم لمدى ارتفاع التضخم وإلى متى، مقارنة بتوقعاتهم السابقة في إبريل.

يتوقع المستجيبون في المتوسط الآن أن يرتفع مقياس التضخم المتبع على نطاق واسع، والذي يستثني مكونات الغذاء والطاقة المتقلبة، بنسبة 3,2 في المائة في الربع الثالث من العام الجاري، ارتفاعاً من توقعاتهم السابقة في إبريل.

ارتفاع الأسعار على المستهلكين الأميركيين (توام غالاي/ Getty)

الفيدرالي لن يغير سياسته قريباً

أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أنّ سوق العمل الأميركي ما زال بعيداً عن المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي لبدء خفض دعم الاقتصاد. وذكر في تصريحات معدة مسبقاً للشهادة أمام الكونغرس، الأربعاء، أنّ التضخم ارتفع بشكل ملحوظ، ومن المرجح أن يظل مرتفعاً في الأشهر المقبلة قبل أن يتباطأ، وأنّ الزيادات الحالية في الأسعار مرتبطة بإعادة فتح الاقتصاد وستثبت أنها عابرة. وشدد على أنه ما زال هناك طريق طويل يجب قطعه.

هبوط الطلب الصيني يُربك سوق النفط

تواجه السوق النفطية تحدياً كبيراً يتمثل بتراجع الطلب الصيني وتسارع انتشار متحور كورونا الجديد «دلتا»، ما يضغط على أسعار الخام العالمية.

وقال ستيفن برينوك، المحلل في شركة «بي في إم أويل أسوشيتس المحدودة» لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية إنّ «المشكلات تتزايد بالنسبة لسوق النفط، وتتزايد المخاوف من أنّ إصابات دلتا المتسارعة قد تؤخر التعافي الاقتصادي الكامل. وهذا بدوره يشكّل تهديداً كبيراً لنمو الطلب على النفط على المدى القريب إلى المتوسط».

وارتفع سعر النفط بأكثر من 50 في المائة هذا العام حيث أدى طرح اللقاحات إلى زيادة الطلب في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، وتعزيز الانتعاش في أوروبا. إلا أنّ البيانات الصينية حول واردات الخام شكلت مؤشر قلق جديد بعد تراجعها ثلاثة في المائة من بيانير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران مقارنة بها قبل عام، وهو أول انكماش منذ 2013، إذ أدى عجز في حصص الواردات وأعمال صيانة في المصافي وارتفاع الأسعار العالمية إلى كبح المشتريات. وقالت مجموعة «بوراسيا» الاستشارية في مذكرة: «إذا لم تتفق أوبك على زيادة للإمدادات قريباً، فإنّ أسعار النفط المرتفعة ستقود لتقويض الطلب حتى في الأسواق الناشئة خصوصاً الهند».

(العربي الجديد)

الأسعار تؤثر في حجم الطلب (Getty)

خطة تعاف إيطالية بـ3 مليارات دولار

تلقت إيطاليا دفعة مالية أوروبية للسيطرة على الأزمة الاقتصادية المتمادية. فقد وافقت المفوضية الأوروبية، الأربعاء، على خطة تعافٍ بقيمة 2,95 مليار دولار (2,5 مليار يورو) لدعم الأفراد العاملين لحسابهم الخاص وبعض المتخصصين في الرعاية الصحية، من جراء تبعات تفشي كورونا، بموجب الإطار المؤقت للمساعدة الحكومية، وفق بيان للمفوضية الأوروبية.

وقالت مارغريت فيستاغر، نائبة الرئيس التنفيذي المسؤولة عن سياسة المنافسة بالمفوضية: «هذا المخطط سيمكن إيطاليا من تقديم المزيد من الدعم للأفراد العاملين لحسابهم الخاص والذين تضرروا بشدة من تفشي فيروس كورونا». وأضافت: «سيدعم المخطط أيضا المتخصصين في الرعاية الصحية، الذين يحتاجون إلى استئناف نشاطهم للمساهمة في الاستجابة لتفشي المرض».

وأخطرت إيطاليا المفوضية، بخطتها المتمثلة في إعفاء الأفراد العاملين لحسابهم الخاص وبعض المتخصصين في الرعاية الصحية من مساهمات الضمان الاجتماعي لعام 2021، بحد أقصى سنوي قدره 3000 يورو لكل شخص. ووفق البيان، وجدت المفوضية أن المخطط الإيطالي يتماشى مع الشروط المنصوص عليها في الإطار المؤقت الذي وضعته لتعافي أعضائها، معتبرة أن هذا الإجراء مناسب لعلاج اضطراب خطير في الاقتصاد الإيطالي.

(العربي الجديد، الأناضول)

«ضريبة الشركات» بيد الكونغرس الأميركي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يترقب الاقتصاديون في جميع أنحاء العالم موقف الكونغرس الأميركي من الضريبة الدولية على الشركات الدولية، بعدما أقر وزراء المال في مجموعة العشرين فرض هذه الضريبة في نهاية الأسبوع الماضي في قمة إيطاليا.

تهدف الخطة إلى الحد من التهرب الضريبي الذي يمارسه عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات، وإلى تجديد القواعد الدولية الضريبية التي لم يتم تحديثها منذ فترة طويلة. وهذه الخطوة تعتبر ضرورية، وفق «وول ستريت جورنال»، في ما يتعلق بخطط الرئيس جو بايدن لزيادة الضرائب على الشركات.

ومع استمرار المفاوضات التفصيلية الدولية حول هذه الضريبة، ستتطلع الدول الأخرى لمعرفة ما إذا كان المشرعون الأميركيون سيطبقون الحد الأدنى لضريبة الشركات الذي لا يقل عن 15 في المائة.

وقال تشيب هارتر، كبير المفاوضين الضريبيين الدوليين في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، والذي يعمل الآن في شركة «برايس ووترهاوس كوبر» الاستشارية: «إنّ بقية دول العالم تدرك تماماً أنّ الإدارة لا تستطيع إلزام الكونغرس بقراراتها».

«سيكون دور الكونغرس مهماً للغاية، لأنّه إذا لم تعتقد بقية دول العالم أنها ستحصل على ما تم التفاوض عليه بشأن قواعد تخصيص الأرباح، فإنها ستفقد شهيتها في تطبيقها»، وفق روبرت ستاك، من شركة «دلويت»، الذي كان المفاوض الضريبي الدولي لإدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما. وتعتبر الإدارة الأميركية أنّ التغييرات الضريبية الدولية ستجمع وحدها حوالي تريليون دولار، على مدى عقد، للمساعدة في دفع ثمن سياسات مثل الائتمان الضريبي الموسع للأطفال والإعفاءات الضريبية للطاقة المتجددة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وافقت 130 دولة تمثل أكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الضريبة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات.

وشرح ول جيفري وينترز، عالم السياسة في جامعة «نورث وسترن»، الذي يدرس النخب الاقتصادية، في حديث مع موقع «بوستون غلوب» الأميركي، أنّه كان هناك منذ فترة طويلة شعور بأنّ العولمة خارجة عن السيطرة.

لكنّ الاتفاقية الجديدة، التي يسميها «اختراقاً»، هي بيان مذهل مفاده أنّ هذه الدول يمكنها، في الواقع، أن تمارس السيطرة.

ومع ذلك، كما يجادل وينترز ومراقبون آخرون، فإنّ الاتفاقية مجرد بداية. الحد الأدنى لضريبة الشركات البالغ 15 في المائة منخفض جداً في الواقع، لكنّه أرضية للطموح إلى نسبة أعلى.

دول العالم تنتظر موقف الكونغرس (الكاي وونغ/ Getty)

رؤية

العلاقات الأردنية الإسرائيلية

جواد العناني

العلاقات بين الملك الأردني عبدالله الثاني بن الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو لم تكن يوماً علاقات حسنة، بل الأصح هو أن نتجنب اللغة الدبلوماسية ونقول إنها كانت سيئة، وإلى قدر كبير. وخلال مدة رئاسة نتنياهو لحكومة إسرائيل، لم يترك مناسبة ليظهر مشاعر العداء تجاه الأردن إلّا وأظهرها، من استقباله للمجرمين قتلة المواطنين الأردنيين عند جسر الملك الحسين أو سفارة إسرائيل في عمان استقبال الأبطال، أو بسعيه لضم أراضي وادي الأردن والبحر الميت الفلسطينية لإسرائيل، أو بإنكار إرسال المياه المتفق عليها بموجب اتفاقية السلام، أو بالاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة في القدس، رغم الوصاية الهاشمية عليها.

وأمام الأردن الآن رئيس وزراء جديد، وهو رئيس حزب «يمينا» الإسرائيلي المتطرف، نفتالي بينت، الذي افتخر بقتله للفلسطينيين بدم بارد، وقضى ردحاً من الزمن يروج لطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وإسرائيل إلى الأردن، لادعائه أنه الوطن البديل لهم. ومع أنه علماني وليس متديناً، ونجح كرجل أعمال في قطاع تكنولوجيا الاتصالات في تأسيس شركات وبيعها بأكثر من مائة وخمسة وأربعين مليون دولار، إلا أنه يبقى من المفضلين لدى الأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة، وقد نجح بسبعة نواب أن يكون الوزن المثقل. وقد تركه يائير لابيد يأخذ الرئاسة في البداية حتى تقل فرص نجاح المتآمر أبداً نتنياهو في تقسيم التحالف الحكومي، والعودة ثانية للحكم.

وبعد مرور ما يقارب شهراً ونصف الشهر على الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فإن أمورها بدأت تأخذ منحى جديداً في علاقتها مع الأردن، ولعل أهم التطورات هو ما نشرته بعض الصحف الإسرائيلية عن لقاء غير معلن في عمان بين رئيس الوزراء بينت والملك عبدالله الثاني، وذلك قبل مغادرة الملك عبدالله الثاني إلى الولايات المتحدة، في رحلة تجمع بين العمل الرسمي (لقاء قمة مع الرئيس جو بايدن على مستوى عائلي، ولقاء يقال إنه سيجمع بين الملك عبدالله مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد). وإجازة خاصة لم يأخذها الملك منذ سنتين بسبب الكورونا. والتقى وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مع رئيس الوزراء البديل ووزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، واتفقا على عدد من الأمور في ضوء لقاء القمة الذي جرى قبل ذلك.

وأول هذه الأمور هو الإعلان عن زيارة سيقوم بها ولي عهد الأردن الأمير الحسين بن عبدالله الثاني إلى القدس، في شهر سبتمبر (أيلول) القادم. وهذه بالطبع زيارة مهمة جداً كان ولي العهد قد سعى للقيام بها سابقاً، ولكن حكومة نتنياهو الانتقالية وضعت شروطاً على حراس الأمير الشاب وتحركاته، مما دفعه مُحقاً إلى العودة إلى العاصمة عمان.

ولذلك، فإن قيام الأمير الحسين بالزيارة سيكون انتصاراً معنوياً للملك وولي عهده، خاصة بعد حادثة «الفتنة» التي كشفت في شهر إبريل (نيسان) الماضي، والتي تؤكد أنه هو الوريث المستقبلي للوصاية الهاشمية.

وكذلك، فإن الإعلان قد جرى عن عزم إسرائيل على الوفاء بإرسال كامل المياه المتفق عليها في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وملاحقها عام 1994. وكانت تلك المعاهدة قد أعطت للأردن الحق في أخذ (50) مليون متر مكعب إضافية فوق حصته من نهر الأردن. ولكن بسبب الجفاف وشح المطر الذي عاناه الأردن هذا العام، ما قلل من كمية مخزون المياه في السدود، خاصة تلك المعتمدة على نهر الأردن (فروعه)، فقد طلب الأردن أن يشتري (50) مليون متر مكعب إضافية من الماء من إسرائيل. وقد ماطل نتنياهو في الرد على هذا الطلب، ولكن الحكومة الإسرائيلية الحالية وافقت على ذلك الضخ من دون الإعلان عن سعر الماء المتفق عليه.

وكذلك، فإن صادرات الأردن إلى أسواق الضفة الغربية محصورة وقليلة، قياساً بصادرات الضفة إلى الأردن وعبره إلى الدول العربية الأخرى. وقد حاول الأردن باستمرار منذ بروتوكول باريس عام (1997) تقليل السلع التي حظرت إسرائيل على السلطة الفلسطينية استيرادها من الأردن (القائمة السالبة) إلا أن إسرائيل سوَّفت وماطلت في هذا الأمر. وقد قبلت الحكومة الجديدة في إسرائيل من حيث المبدأ زيادة الصادرات الأردنية إلى الضفة الغربية. ولكن الأمر ما يزال يحتاج إلى مُباحثات ووضع الآليات التي يجب اتباعها لإنجاز هذا الأمر.

وفي رأيي أن كلا الأمرين قد يعتبران نوعاً من إجراءات إعادة بناء الثقة بين الأردن وإسرائيل، بعد قطيعة تجاوزت خمس سنوات. ومن الواضح أن إسرائيل تريد أن تحقق نجاحاً مع الأردن. ولكنني أميل إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وإدارة الرئيس جو بايدن يريدان أن يوفرا مناخاً أفضل للأردن لكي يُستعيد نموه الاقتصادي الذي تراجع عام 2020 إلى سالب 3,5%، بفعل جائحة كورونا وارتفاع المديونية.

ومع أن صندوق النقد الدولي قد أثنى على الأردن في مجالي السياسة المالية الصلبة والسياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي الأردني، إلا أن البنك الدولي الذي ينظر إلى القطاعات الحقيقية غير مطمئن لوضع البطالة التي وصلت إلى 50% بين صفوف الشباب، و24% على المستوى العام، وإلى ارتفاع المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 105%، وفقدان كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر دخلها. والولايات والمتحدة تريد للأردن، وبحكم موقعه الاستراتيجي، أن يتحول إلى منطقة آمنة ومصدرة للأمن لجيرانها، خاصة بعد نقل كثير من الجنود الأميركيين في المنطقة إلى الأردن. من هنا، فإن الإجراءات التي يتخذها الأردن بالتعاون مع كل من مصر والعراق في إطار التآلف الثلاثي بينهم، وقيام الأردن بتخفيف إجراءات نقل البضائع ووسائل النقل والشحن بين الأردن وسورية من خلال معبر جابر الحدودي بين البلدين، بالرغم من «قانون قيصر» الأميركي الذي يحد التعامل مع سورية، توحي بأن الأردن قد صار لاعباً إقليمياً مهماً هذه الأيام.

الأيام القادمة ستشهد مزيداً من الإجراءات المهمدة لإعادة تنظيم المنطقة، وإعدادها للسير في عملية سلام مع مختلف الأطراف (إيران وإسرائيل). لأن المصالح الغربية تتطلب ذلك، وتحسن من موقعنا ومركزنا التفاوضي في اقتصاد عالمي جديد نحن بحاجة للتأقلم معه.